كلمـة

السـيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبى

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

رئيس المجلس الوزارى العربى للكهرباء

في إفتتـــــاح

الدورة الإستثنائية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء

بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

١ أكتوبر ٢٠٢٣

نسخة ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد احمد أبو الغيط – الأمين العام لجامعة الدول العربية
أصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشئون الكهرباء.

السيدات والسادة الحضور:

يسعدني ويشرفنى أن أرحب بحضراتكم جميعاً من بيت العروبة مقر جامعة الدول العربية فى وطنكم الثاني مصر فى الإجتماع الإستثنائي للمجلس الوزاري العربي المخصص للنظر في الموافقة على إتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء (الإتفاقية العامة وإتفاقية السوق)

أسمحو لي في البداية أن أتقدم بإسمكم جميعاً بالشكر لمعالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على مجهوداته الكبيرة المبذولة والتي كان لها أكبر الأثر في دفع العمل وتذليل العقبات أمام الإنجازات العديدة التي تقوم بها الأمانة العامة والقطاع الاقتصادي بالجامعة، والشكر موصول للسادة أعضاء إدارة الطاقة بالامانة العامة للجامعة الذين يعكفون على متابعة قرارات المجلس ووضعها موضع التنفيذ.

أصحاب المعالي
السيدات والسادة الحضور

تعلمون حضراتكم أن الدعوة لعقد هذا الاجتماع الإستثنائي لمجلسكم الموقر قد صدرت بناء على القرار رقم ٢٩١ الصادر عن المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الرابعة عشرة مارس ٢٠٢٢ بالدوحة فيما يخص البند الثالث الخاص بالسوق العربية المشتركة (موقف الإتفاقيتين،الإتفاقية العامة وإتفاقية السوق) والذي ينص على تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء لتحديد موعد لعقد دورة إستثنائية للمجلس لإستصدار قرار بالموافقة على الإتفاقيتين يعرض لاحقاً على المجلس الإقتصادى والإجتماعى ومجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزارى.

وكذا القرار رقم ٢٨٧ الصـــادر عن الإجتماع الثامن والثلاثين للمكتب التنفيذى يونيو ٢٠٢٣ بالقاهرة والذى ينص على عقد الدورة الإســتثنائية للمجلس الوزارى العربى للكهربـاء وذلـك لإســتصـــدار قرار بـالموافقـة على الإتفـاقيتين (نســخـة ٢٠٢٢) خلال شهر سبتمبر/ أكتوبر ٢٠٢٣ وذلك بعد التشاور مع رئاسة المجلس.

أصحاب المعالـــي
السيدات والسادة الحضـــور

نجني اليوم ثمار مجهودات إمتدت على مدار سنوات طويلة في إطار تحقيق الربط الكهربائى العربى الشـامل، هذا الهدف الذى يحظى باهتمام السـادة ملوك ورؤسـاء الدول العربية ووزراء الكهرباء والطاقة ووفقاً لتنفيذ قرار قمة الجزائر (٢٠٠٥) المتعلق بإعداد دراسـة لتقدير إحتياجات الدول العربية الأقل نمواً لإسـتكمال المنظومة الكهربائية الداخلية كخطوة لازمة لتحقيق ربطها مع الدول العربية كهربائياً مع التأكيد على أهمية مواءمة الأطر المؤسسية والقانونية مع ما تتطلبه مشاريع الربط الكهربائي.

ووفقاً لقرارات القمم العربية المتتابعة الداعية لإستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربيـة نظراً لأهميتها في إيجاد ســـوق عربيـة متكاملـة للطاقـة تدار وفق الأســـس الإقتصـادية، والتي من بينها قرار القمة العربية بالرياض مارس ٢٠٠٧ "بتكليف المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الســابعة إبريل ٢٠٠٧ للإســراع في إنجاز الدراســة الشاملة حول مستقبل مشروعات الربط الكهربائي العربية علي مدي العشرين عام القادمة نظراً لاهميتها في إيجاد سوق عربية متكاملة للطاقة تدار وفق الاسس الاقتصادية وتقوم على أسـاس وجود إطار مؤسـسـى قوى يصـاحبه بنية تحتية مكتملة تأخذ فى الإعتبار الجوانب الفنية لتحقيق تكامل السوق وإطار تشريعى يقوم على أساس إعتماد أربع وثائق أسـاسـية لحوكمة السـوق وهي مذكرة التفاهم لإنشـاء سـوق عربية مشـتركة، والإتفاقية العامة، وإتفاقية السوق العربية المشتركة، وقواعد تشغيل الشبكات العربية .

وفيما يتعلق بالاتفاقية العامة واتفاقية السوق العربية المشتركة للكهرباء المعروضتان اليوم لإستصدار قرار من مجلسكم الموقر بالموافقة على نسخة ٢٠٢٢ المعدلة تحريرياً، فإنه يسعدني بأن أعلن بأن امانة المجلس قد تلقت موافقة عدد (١٣) دولة عربية على إتفاقيتي السوق العربية المشتركة والتي كان آخرها موافقة كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية والباب مفتوح لتلقي موافقات دول عربية أخرى.

أصحاب المعالي

السيدات والسادة الحضور

إن المتغيرات التي حدثت في سوق الطاقة العالمي خلال الاعوام القليلة الماضية والتي من بينها أزمة جائحة كورونا والحرب الروسية الاوكرانية أوضحت جلياً أهمية تأمين إمدادات الطاقة لكل دولة كما أن وجود تكتلات إقليمية كان له الاثر الكبير في إدارة سوق الطاقة العالمي.

وهو ما يؤكد أهمية الربط الكهربائى العربى كأهم المشروعات التكاملية العربية والذى يمهد الطريق لإقامة سوق عربية مشتركة لتبادل الكهرباء لضمان المزيد من الطاقة المستدامة ولتحقيق تكامل الطاقة علي مستوى الدول العربية ويزيل العوائق والتحديات التي تحول دون تكامل سوق الكهرباء والوصول لسوق عربية مشتركة لتجارة الكهرباء والذي سوف يحقق بكل تأكيد العديد من الفوائد الفنية والإقتصادية والبيئية والاجتماعية والسياسية والقانونية من خلال تحسين اعتمادية نظم الطاقة الكهربائية اقتصادياً، وتعزيز كفاءة التشغيل، وتخفيض نسب الاحتياطي الثابت والدوار لمواجهة الطوارئ فى الشبكات الكهربائية لكل نظام على حدة، وزيادة الاستقرار الديناميكي للشبكة الكهربائية، وخفض تكلفة توليد وحدة الطاقة الكهربائية، إضافة إلى الوفر المباشر فى الاستثمارات الرأسمالية الناتج عن تأجيل إنشاء محطات إنتاج جديدة، من أجل تحقيق عائدات مالية للدول التى يمر بها خطوط الربط الكهربائى (دول العبور)، وتوفير أسس تبادل وتجارة الطاقة الكهربائية بما يخدم النواحي الاقتصادية، إلى جانب استخدام كافة مصادر الطاقة المتاحة وخاصة الإستفادة من الطاقات المتجددة، وتقليل الانبعاثات باستخدام الإنتاج الأكثر كفاءة، فضلاً عن تبادل الخبرات الفنية والمالية والقانونية بين الدول، والعمل

على توافق القواعد التنظيمية لشـــبكات الدول المرتبطة، وأخيراً تعزيز الأمن بين الدول والاستقرار السياسي، وخلق أجواء للتعاون والحوار ووجود مصالح اقتصادية مشتركة وخلق فرص عمل جديدة أثناء فترتى الانشاءات والتشغيل.

ونحن إذ نتطلع خلال الفترة القادمة إلى تعزيز وتضافر الجهود لتمهيد الطريق للانطلاق نحو تنفيذ ما جاء بالاتفاقيتين المشـــار اليهما والاســـراع في إســـتكمال الاجراءات اللازمة لتفعيل الســـوق العربية المشـــتركة، والعمل على إســـتكمال البناء المؤســـســـــي لادارة الســـوق، ومن هنا تبرز أهمية تبادل الخبرات و بناء القدرات والتدريب للكوادر العربية بصـــفة عامة والكوادر الوطنية بصـــفة خاصـــة لتكون قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة والفرص المتاحة بإســـتخدام أحدث التكنولوجيا والبرامج الحديثة للتشغيل وإدارة السوق العربية المشتركة بما يحقق إستقرار وجودة الاداء.

أصحاب المعالـــــي

السيدات والسادة الحضـــور

بعد كل هذا المجهود والعناء للإنتهاء من إعداد الاتفاقية العامة واتفاقية الســـوق العربية المشـــتركة الذي يتّوج اليوم بالموافقة على الاتفاقيتين، أود أن أتوجه بالشـــكر إلى كل من ســـاهم في هذا العمل العظيم وأخص بالشكر السادة أعضاء أمانة المجلس وإدارة الطاقة لما يقومون به من عمل متواصل وجهد دؤوب للقيام بانجاز وتنفيذ قرارات المجلس الوزارى العربى للكهرباء؛ كما أتوجه بالشـــكر للســـادة أعضـــاء اللجان الفنية والتوجيهية ولجان الخبراء والمعنين من الدول الاعضـــــاء وذلك للجهود التى بذلت على مدار عدة سنوات، والشكر موصول للبنك الدولى لمساهمته فى تطوير وثائق حوكمة السوق العربية المشـــتركة للكهرباء وكذا لدوره الفعال فيما يتعلق بالمشـــروع التجريبي لألية التســـعير الأقليمية للسوق العربية المشتركة وهو أحد أهم العناصر اللازمة لإنشاء السوق العربية للكهرباء، بالإضافة إلي مجهوداته في إعداد الإطار المؤسسي للسوق العربية المشتركة من خلال إنشاء أمانة السوق ولجانه.

والشكر موصول للصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى على مجهوداته المستمرة لتعزيز مشروعات الربط الكهربائى العربى ولدعمه المالى ومساهمته فى تغطية نفقات الخدمات الإستشارية لإعداد قواعد تشغيل الشبكات العربية وتمويل دراسة جدوى بدائل إنشاء المركز الإقليمى للتنسيق وأمانة للسوق العربية المشتركه

أصحاب المعالـــــي

السيدات والسادة الحضـــور

في النهاية إسـمحوا لى باسـمكم جميعا أن أتقدم بالشـكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكافة أجهزتها وعلى رأسـها معالى الأمين العام ومعالي الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية وجميع العاملين معهم كما أتقدم بالشكر لكل من ساهم في الإعداد لهذا الاجتماع وزملائي أصحاب المعالي الوزراء والسادة أعضاء المكتب التنفيذى ولجان الخبراء واللجنة التوجيهية وفريق عمل الدراسة.

كما أشـــكر الاتحادات والمنظمات على مجهوداتهم الدائمة لدعم أعمال المجلس الموقر، أسأل الله أن يوفقنا جميعاً فى اتخاذ القرارات التي تحقق تطلعات أمتنا العربية فى إنشـــاء الســـوق العربية المشـــتركة للكهرباء ودفع التعاون المثمر بين بلادنا في جميع المجالات.

أشكركم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.